

مصر

العشوائية سمة التشكيلة الحكومية الجديدة

لمع الحالة الصارخة من السخرية على وزير التربية والتعليم الجديد في مصر أخذت صداها الواسع. ولكنها تعالت على مجموعة من التساؤلات عن إلغاء وزارات واستحداث أخرى. أو عن إعادة وزراء من حكومات حسني مبارك وإبراهيم محلب... وحتى عن سبب إقالة الأخير وتغيير الحكومة كلها

القاهرة - رنا محمود

لو عاد الأديب المصري طه حسين إلى الحياة مرة أخرى لانتحر على باب قبره، وخاصة إذا سمع عن وزير التربية والتعليم في الحكومة الجديدة، التي أدت اليمين الدستورية أمام الرئيس عبد الفتاح السيسي صباح السبت. الوزير الهلالي الشربيني هلال، الذي

من المفترض أنه أتى لتحسين أوضاع التعليم ووضع منهج لتطويره، هو نفسه يخطئ في الإملاء. ليس تجنياً على الرجل، فحسابه الشخصي على «فايسبوك» شاهد على أخطاء كارثية ربما لا يقع فيها طالب في الصف الثالث الابتدائي، مثلاً، هو لا يعرف الفرق بين حرف (ز) و (ذ)، فيكتب المذيع (مزيع).

حالة هلال تفسر كيف جرى اختيار الطاقم الجديد للحكومة، وضم في غالبية وجوهاً قديمة، كانت في حكومة إبراهيم محلب المستقبلية. حتى الوزراء الجدد أتوا من وزارات سابقة، بل لا خوف في الادعاء أن طريقة الاختيار، التي جرت خلال أسبوع واحد فقط، كانت عشوائية ومتسرة؛ لا أحد لديه تفسير، مثلاً، لم جرى الاتصال بالدكتور عز الدين أبو ستيت، وهو نائب رئيس جامعة القاهرة، والاعتذار منه بشأن منصب وزير الزراعة قبل أداء اليمين بساعات

نبيل صادق: من شرطي إلى نائب عام

أدى نائب رئيس محكمة النقض، وهي أعلى محكمة للطعون في مصر، نبيل صادق، اليمين الدستورية أمام الرئيس عبد الفتاح السيسي، السبت الماضي، نائباً عاماً للبلاد، بعد 80 يوماً من اغتيال سلفه هشام بركات في حزيران الماضي.

ونبيل صادق هو شرطي سابق، تخرج في أكاديمية الشرطة عام 1976 وعمل في الشرطة حتى وصل إلى رتبة نقيب. وبعد حصوله على ليسانس الحقوق بتقدير جيد جداً، استقال من الشرطة ليلتحق بالقضاء، ثم عمل في النيابة العامة إلى أن عين رئيساً لنيابات جنوب القاهرة، كما عمل في المكتب الفني للنائب العام.

بعد ذلك، عمل صادق قاضياً في محكمة التمييز في قطر لست سنوات، قبل أن يعود إلى بلاده ويشغل منصب نائب رئيس محكمة النقض، وهو الآن سيبقى نائباً عاماً لأربع سنوات.

(الأناضول)



أعضاء 17 وزيرا من الحكومة المستقبلية واستُعين بـ 16 وجهاً جديداً (أف ب)

قليلة، ثم اختيار الدكتور عصام فايد بدلاً منه. لا أحد أيضاً يعلم أسباب إبقاء 17 وزيراً من الحكومة المستقبلية في الجديدة، والاستعانة بـ 16 وجهاً جديداً، من بينهم وجوه من حكومات سابقة. الوزير أحمد زكي بدر، الذي أمسك التنمية المحلية، كان وزيراً للتربية والتعليم منذ كانون الثاني 2010 حتى عام من ذلك التاريخ، أي إنه كان وزيراً في الحكومة التي قامت عليها «ثورة 25 يناير»، وهو كذلك ابن وزير الداخلية في عهد حسني مبارك، زكي بدر، الذي ورث عنه أسلوبيه في التعامل مع الآخرين، مستخدماً السب بل القدم واليد (الضرب) في أحيان كثيرة.

هذا الغموض في اختيار وزير من زمن حسني مبارك، هو نفسه كان مسيطراً على أسباب إبقاء وزير الأوقاف، أحمد مختار جمعة، برغم التأكيدات التي سرتبها مصادر قضائية وسياسية بشأن تورط الرجل في قضايا فساد، لكن يبدو أن النظام ثمن موقفه من محاربة «جماعة الإخوان المسلمين» عبر الأوقاف، التي كانت معقلاً مهماً من معالقات الجماعة.

يدور السؤال في الوقت نفسه عن سبب عودة وزير السياحة، هشام زعزوع، إلى الوزارة بعدما أقيمت بطريقة مهينة في الحكومة الأولى لمحلب. في ذلك الوقت، ومن دون أي مقدمات استدعي زعزوع من برلين (شهر آذار) أثناء مشاركته في فعاليات «بورصة برلين ITB» التي تعد من أهم المعارض السياحية في العالم، وجرت إقالته بلا سبب واضح، وها هو في هذه الحكومة جاء من جديد وزيراً للسياحة.

أيضاً، الوزارة الوحيدة التي تحدث عنها السيسي بالاسم، هي وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج، وقال إنها مستحدثة، وقد كلف بها السفارة نبيلة مكرم. هدف هذه الوزارة كما قيل «تفعيل التعاون مع أبناء مصر المهاجرين والعاملين

في الخارج والاستفادة من خبراتهم، وتوفير قناة تواصل مباشرة معهم تتلقى أفكارهم وتمد لهم يد العون لتيسير تقديم إسهاماتهم للوطن في مختلف المجالات». لكن الغريب أن مكرم صرحت بوضوح أنها لا تمتلك أي برنامج للوزارة.

هذا الغموض، تواصل بسبب ضبابية الفهم لأسباب دمج وزارات وانفصال أخرى، فالتعليم الفني وزارة استحدثت في حكومة محلب، وفي هذه الحكومة عادت من جديد لتدمج مع التعليم الأساسي. كما أن وزارة السكان، عادت مرة أخرى لندمج مع الصحة، فيما ألغيت «التطوير الحضاري والعشوائيات»، وفي الوقت عينه جرى تعديل اسم وزارة العدالة الانتقالية وشؤون مجلس النواب لتصبح «الشؤون القانونية ومجلس النواب»، مع إلغاء «العدالة الانتقالية».

الأهم من ذلك كله، أن لا أحد في البلاد يعرف لماذا رحل محلب، وجيء بالمهندس شريف إسماعيل رئيساً

عادت وجوه قديمة من زمن مبارك وبقي وزراء من حكومتي محلب

للحكومة الجديدة، وهو الذي كان وزيراً للترول في الحكومة المستقبلية. قد تكون الإجابة أبسط مما يتخيل المصريون، الذين يسعى النظام إلى تغييبهم عن المشهد وفهمه، فيكون دورهم الوقوف في صفوف الإلقاء بالانتخابات، أو التصفيق لخطابات الرئيس وإنجازاته.

وبينما يذهب بعضهم إلى أن تلك الحكومة مؤقتة حتى انتخاب البرلمان، نجدهم يتحدثون عن خطط مستقبلية لتحسين الأوضاع

«برك السمك» توّتي أكلها... و«حماس» تحتج لدى القاهرة

حذرت منه «سلطة جودة البيئة» في غزة، التي قالت إن ذلك «سيؤدي إلى ارتفاع شديد في ملوحة المياه الجوفية بمقدار 40 ضعفاً، ما يعني تدمير الخزان الجوفي». وأوضحت أن الخطوة المصرية تعرض «المساكن القريبة من تلك المنطقة للخطر، وتجعل التربة هناك غير قابلة للزراعة، ما يعني إفراغ المنطقة من ساكنيها».

ميدانياً، تشهد منطقة جنوب غرب سيناء حراكاً لعناصر «ولاية سيناء»، التي غيرت استراتيجيتها من العمل في مناطق الحدود التي تضم جنوب الشيخ زويد ورفح إلى جهة الغرب باتجاه مدينة العريش، عاصمة شمال سيناء. وشهدت العريش خلال نهار الجمعة الماضية تفجير مدرعة أمنية بواسطة عبوة ناسفة خلال مرورها على طريق فرعية في منطقة السبيل، ما أدى إلى مقتل ضابط برتبة نقيب وجنديين وإصابة جنديين آخرين.

اللائق انتقال «الولاية» إلى أسلوب الاغتيالات المركزة بعد انخفاض وتيرة عملياتها العسكرية أخيراً. وقد أعلنت

غيرت «ولاية سيناء» مناطق عملها من مدن الحدود إلى الغرب صوب العريش

الجوفية الخاصة بالشرب، بمياه البحر التي تصب في الحدود تحت حجة أنها «برك لزراعة الأسماك»، كعنوان لمطالبة القاهرة بوقف هذه الخطوة. وقال المتحدث باسم «حماس»، سامي أبو زهري، أمس، إن الحركة «أجرت اتصالات رسمية لوقف هذه الخطوة... نأمل الاستجابة لطلب الحركة وقف هذه الإجراءات المرفوضة». وأضاف أبو زهري: «إقامة برك مياه مالحة تمثل خطورة كبيرة على المياه الجوفية، وتهدد أيضاً عدداً كبيراً من المنازل على الجهة الفلسطينية». وهو الأمر نفسه الذي

ومع أن العمل بالأنفاق تضرر في صيف 2013، فإن فكرة إدخال المياه ستقضي حتماً على ما بقي منها، فقد بدت الانهيارات جزئية تظهر على عدد منها، وهي خطة يظهر أنها ستؤتي أكلها على خلاف الجدار الفولاذي، أو الجدار العازل، الذي شُيد في عهد الرئيس حسني مبارك، وبدأ تنفيذه عام 2009، لكنه لم ينجح في إنهاء ظاهرة الأنفاق، بعدما تمكن الحفّارون من اختراقه باستخدام آلات حرارية فائقة القوة لإحداث ثقب فيه.

على الجانب الفلسطيني، قال أصحاب أنفاق إن المياه سببت غمر عدد كبير من الأنفاق على الحدود وانهيارات جزئية، متوقعين أن تنهار البقية مع الوقت. وأشاروا، كما نقلت وكالة «الأناضول» عنهم، إلى أنهم حاولوا تجنب إغراقها بالمياه عبر سحبها باستخدام مضخات صغيرة ومتوسطة، ولكنهم لم يفلحوا في ذلك بسبب الكميات الكبيرة التي ضخّت إليها.

أما «حركة المقاومة الإسلامية - حماس»، فعمدت إلى إبراز مشكلة تآثر المياه

قوات حرس الحدود بالتعاون مع سلاح المهندسين إلى ضخ مياه البحر المتوسط عبر أنابيب أسفل الحدود.

ووفق المشاهدات العينية، أدى ضخ المياه عبر أنابيب عملاقة فيها مئات الثقوب الكبيرة إلى انهيار عشرات الأنفاق التي كانت تشهد في مثل هذا الأيام تزويد المواطنين في غزة بأصباح العيد بالتهريب. يتحسر التاجر كرم الشاعر، من رفح، على مصير أحد أكبر الأنفاق التي كانت تمر منها أصباح العيد الواصلة إليهم من مناطق الصعيد أقصى جنوب البلاد ومحافظات الوجه البحري، لتذهب إلى غزة.

وكان الشاعر ينظر إلى إجراءات الجيش وهو يتحدث عن رغبة الغزيين في الأضاحي المصرية، نظراً إلى جودتها وتناسب أسعارها مع أحوال العائلات هناك، ولكنه اليوم يوقن أن هذا الأمر لن يعود. وهو ما يشاركه فيه أحد العاملين، ويدعى نعم برهوم، بالقول إن الأنفاق كانت تمثل لهم دخلاً اقتصادياً كبيراً، ما بين أعوام 2007 حتى 2014.

لم يكن مشروع الجدار الفولاذي تحت الأرض في عهد حسني مبارك حلاً ناجحاً لتدمير الأنفاق، بين غزة وسيناء، فيما ينجح اليوم مشروع عبد الفتاح السيسي، المسمى برك زراعة السمك، في ذلك

سيناء - زياد سلامة

قبيل أيام من عيد الأضحى، وفيما يحاول السيناويين الاستعداد بقصارى جهادهم للاحتفال بهذا العيد برغم الحرب الدائرة في مدنهم، ينشغل الجيش المصري في «صد الإرهاب القادم من غزة»، عبر إحداث انهيارات كبيرة في الحدود بين مدن شمال سيناء وقطاع غزة، بعدما عمدت